الْمُحَدِّدَاتُ الدَّاخِلِيَّةُ وَالْخَارِجِيَّةُ لِلسِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الصِّيْنِيَّةِ

أ .رمضان سعيد عبدا لهادى خليفة
كلية الآداب/ جامعة سرت/ ليبيا
Ramthan722s@gmail.com

أ. سالم محمد عبدالسلام درياق
كلية الآداب/ جامعة سرت/ ليبيا
Salem.deiaq@su.edu.ly

المُلَخَّص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية، وتوضيح هذه المحددات المؤثرة على سياستها الخارجية وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة المتمثلة في بيان الخارجية الصينية وعرض المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياستها الخارجية، وتأتي هذه الدراسة ضمن الدراسات المهتمة بالشأن الدولي في ظل تعاظم الدور الصيني على المسرح العالمي وما يطلق عليه العملاق الصيني الذي أصبح يحتل مكانه على مسرح الأحداث الدولية، ويُشهد تعاظم للصين ضمن الفاعلين الدوليين، ونرى أنَّ هذا الأمر ضمن الهندسة العقلانية الواقعية لمصممي السياسة الخارجية الصينية، ونتوقع مكانة مرموقة للصين على الصعيد العالمي .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

إنَّ السياسة الخارجية هي نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي وفقاً لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف بغرض تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية ، مع الأخذ في الاعتبار محددات البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على تلك السياسة.

الكلمات المفتاحية: المحددات الداخلية، المحددات الخارجية، السياسة الخارجية الصينية.

Internal and external determinants of Chinese foreign policy

Mr. Ramadan Saeid Abdulhadi
Ramthan722s@gmail.com

Mr. Salem .M.Abdelsalam driag
Salem.deiag@su.edu.ly

Abstract:

Through this study, we try to identify the internal and external determinants affecting the Chinese foreign policy, and to clarify these determinants affecting its foreign policy, through the use of the descriptive approach and the analytical approach to answer the study questions represented in the statement of the Chinese Foreign Ministry and the presentation of the internal and external determinants affecting its foreign policy. This study is among the studies concerned with the international affairs in light of the growing Chinese role on the world stage and the so-called Chinese giant, which has become occupies a position on the international scene and witnesses the growth of China among international actors. We see this as part of the realistic rational engineering of Chinese foreign policy designers, and we expect China to have a prominent position on the world stage.

The study reached a set of results, the most important of which are:

Foreign policy is the state's activities resulting from its official contacts with the various actors of the international system in accordance with a well-planned and well-defined program for the purpose of changing the behavior of other countries or maintaining the status quo in international relations, taking into account the determinants of the internal and external environment affecting that policy.

***key words*:** internal determinants**,** external determinants,Chinese foreign policy**.**

المقدمة

تمثل السياسة الخارجية للدول تعبيرها عن إرادتها وقيادتها السياسية ، وهو نتاج مجموعة متعددة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد السلوك السياسي في العلاقات الدولية وفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة .

لقد أصبحت الصين من القوى الصاعدة التي ثبتت وجودها في الساحة الدولية ، كما استطاعت الصين أن تحدث تغيرات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد نهاية الحرب الباردة،كما أنها استطاعت السيطرة على أزمةكوفيد 19، من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر الاعتماد على طرق مبتكرة، قدمت نموذجًا ناجحًا وصاعدًا مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، فالسياسية الخارجية الصينية لا تتخذ بالصدفة أو بتلقائية الفعل ورد الفعل وإنما استناد لمجموعة محددات البيئة الداخلية والخارجية والتي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر في سياستها الخارجية .

فالصين بمعدلات النمو الأعلى من نوعه في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الدولي، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث ، وكثافتها السكانية العالية ، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة في أحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، ولاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة؛ ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الربط "بين محددات السياسة الخارجية الصينية من جهة، والسلوك السياسي من جهة أخرى، من خلال دراسة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على سلوكها السياسي".

الإشكالية: بما أنَّ الصين تعُدُّ من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير وتحرك كبيرين ، كما أنَّ لهذا النوع من القوى عادة الاستمرارية في سياستها الخارجية ، فالإشكالية التي يمكن ضبطها من خلال السؤال القائل: ما مدى تأثير المحددات البيئية الرئيسية على سياسه الصين الخارجية؟ ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية قمنا بتفكيكها إلى مجموعه من التساؤلات الفرعية وهي:

- كيف تؤثر المحددات الداخلية على السياسة الخارجية الصينية ؟
- ما المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية ؟

الفرضية: لمعالجه الإشكالية المطروحة أعلاه سنختبر الفرضية القائلة : " بإنَّ هناك عناصر أو محددات تؤثر على البيئة الرئيسة للسياسة الخارجية الصينية.." ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- هناك عناصر ومحددات داخليه تؤثر على السياسة الخارجية الصينية .

- هناك عناصر ومحددات اقليميه ودوليه تؤثر على السياسة الخارجية الصينية

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لماهية وطبيعة المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في قوة السياسة الخارجية للصين، من خلال الآتي: .

1. عرض المحددات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية.
2. عرض المحددات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

محددات السياسة الخارجية ، المقصود بها "العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية، إذ أنَّ أي تغير يطرأ في إحدى هذه العوامل ، قد يؤدي إلى حدوث تغير في مجرى السياسة الخارجية ."

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية السياسة الخارجية بوصفها الأداة المعبرة عن توجهات الدول وسلوكها على الصعيد الخارجي، ويمكن أن نُحدد الأهمية في الآتي:

1. التعرف على المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية.
2. التعرف على المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية.
3. توضيح المؤثرات الإيجابية والسلبية للمحددات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الصينية

كما أنَّ هذه الدراسة تتمثل في بيان أهمية المحددات التي تتحكم بالسياسة الخارجية للدولة، فهي إمَّا أن تكون محددات إيجابية تسهم في تقوية الدولة ووضعها على المستوى الخارجي، أو تكون محددات سلبية تسهم في ضعف قرارات السياسة الخارجية للدولة .

مناهج الدراسة :

استنادًا إلى طبيعة الموضوع، ومشكلته البحثية التي يسعى من خلالها إلى الإجابة على تساؤلاتها وتحقيق الأهداف المتوخاة، ارتأى الباحثان أنه من الأكثر انسجامًا مع الموضوع استخدام منهج تحليل النظم، الذي يتلاءم مع هذا النوع من الدراسة؛ ويسهم في تقديم إطار فكري مناسب خلال دراسة الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية ، كما أنَّ هذا المنهج يساعد في تفسير أي ظاهرة في حقل العلاقات الدولية، وذلك انطلاقًا من حاجتنا لمعرفة مدخلات السياسة الخارجية الصينية، ومخرجاتها ، ولتحليل النظام الدولي ، وكشف التفاعلات الدولية ، كما استعان الباحثان بالمنهج الوصفي ،الذي يظهر من خلال قراءة ووصف عناصر القوة الاقتصادية

والعسكرية الصينية المتنامية ، وانعكاسها على سياستها الخارجية ، أمَّا المنهج التاريخي فقد تمَّ اعتماده بصدد الإشارة إلى فترات معينة من تاريخ الصين وعلاقتها بقوى إقليمية وعالمية مختلفة .

الدراسات السابقة :

1- دراسة رعاش صورية (2018): بعنوان (**البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا دراسة حالة نيجيريا**)، تناولت السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا، حيث أنَّ القارة الإفريقية لها أهميتها الاستراتيجية كموقع جيوبوليتيكي يمتد من لمحيط الهندي الذي تطل عليه القوى الآسيوية وعلى رأسه الصين ،كما تناولت المحددات الاقتصادية، حيث يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة والواعدة، بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979.(1)

2- دراسة عاهد مسلم المشاقبة، صايل فلاح مقداد، (2018): بعنوان (**النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين انموجا– 1991–2016**)، تناولت إبراز مكانة الصين كقوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، وكذلك دور الصين في النظام العالمي الجديد في ظل ماتمتلكه من مقومات للعب ذلك الدور وتدرس مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل بروز الصين كقوة صاعدة(2)

3- دراسة مها سليمان محمد شحادة (2017): بعنوان (**السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي / البعد الثقافي أنموذجًا (1991–2015)**)، تناولت عاملاً مهماً من العوامل التي جعلت الصين تؤثر على مختلف دول العلم وفق سياساتها الخارجية تجاه النظام الدولي، ألا وهو البعد الثقافي، وسعت الدراسة للتعرف على تأثير البعد الثقافي في السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي (3)

وتتشابه هذه الدراسات في أنَّ: دراسة رعاش صورية 2018 تناولت البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا دراسة حالة نيجيريا، وتناولت دراسة عاهد مسلم المشابقة ، وصايل فلاح مقداد (2018) النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة الصيد أنموذجًا -1991-2016، ومن جهة أخرى تناولت دراسة مها سليمان محمد شحادة (2017) السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي البعد الثقافي أنموذجًا 01991-2015).

بينما تختلف: في أنها تناولت بالتحليل والعرض كل أو مجمل المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية، ونرى أنَّ هذا العرض مهماً لفهم الرؤى والمنطلقات لصانعي السياسة الخارجية الصينية.

وقُسِّمتْ هذه الدراسة إلى سبعة مباحث، سيتم تناولها بالتفصيل كالآتي:

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية:

يرى البروفسور توند ادينيران إن السياسة الخارجية هي الاساليب التي تتبعها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى، ووفقا له ، فان السياسة الخارجية في حد ذاتها تتكون من ثلاثة عناصر أساسية ، يتمثل العنصر الأول في التوجه العام للدولة تجاه دولة أخرى ،الثاني الذي يحددها فهو الهدف الذى تسعى الدولة لتحقيقه في علاقتها مع الدول الأخرى ، في حين يشير العنصر الثالث الى وسيلة تحقيق هذا الهدف المحدد ، كما تشير السياسة الخارجية كمصطلح الى التخطيط الذى يقترح بدوره اجراءه خطوة بخطوة نحو هدف محدد ومعروف .

وعمومًا نقصد بهذه المحددات هي تلك العوامل أو المكونات التي المؤثرة في إدراك صناع القرار، أو الدافعة بهم إلى تبنى أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها ، ولقد أضحى متعارفًا عليه، إنَّ هذه المسببات صارت في عالم اليوم تنبع في أنَّ واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن إطاره، أو من محيطها الخارجي الذي تنفذ بداخلة، وعلى الرغم من أنَّ التركيز على متغيرات ظاهرة السياسة الخارجية اختلف باختلاف الدارسين للموضوع أو بعض جزئياته إلَّا أنَّ هناك شبه إجماع أكاديمي في الوقت الراهن على مسألتين هما :

أولاً :شمولية هذه المتغيرات وبموجبها لم تعد السياسة الخارجية محصلة تأثير متغير واحد أو بضعة متغيرات، وإنما هي الناتج لتفاعل العديد منها في آنٍ واحد .

ثانيًا : إنَّ هذه المتغيرات تتميز بسمة التأثير الدينامي، بمعنى أن تأثيرها مختلف من حيث الزمان أو المكان .

وانطلاقًا من سمات التعددية والدينامية التي تتميز بها متغيرات السياسة الخارجية يصبح من الصعب تبعًا لذلك ترتيب أهميتها وتحديد أولوية تأثيرها هرميًا، ومع ذلك يستدعى مطلب الرشد والواقعية أخذ تأثير الحقائق الثابتة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الخارجية، مع عدم إغفال ضرورة التفكير المسبق بالمتغيرات المحتملة .

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تنوعت المحددات الداخلية للدولة وتكاملت أدوارها؛ يصبح للدولة حضور فاعل وقوى على مستوى العلاقات الدولية .

أولاً : المحدد الجغرافي :

يلعب العامل الجغرافي دوًرا مهماً في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، الأمر الذي أكدت علية دراسات "ماكيندر ، وتشارلز ماكلوهان "، وقد أصبح للجغرافيا دورًا مهمًا لدى محللي السياسة الدولية في إطار ما يُعرف بالحتمية الجغرافية في مدرسة راتزل والمدرسة لجيوبولتيكية عمومًا؛ لذلك يقول القائد العسكري الفرنسي نابليون بونابرت " إنَّ سياسة الدول حسب جرافتيها .([4])

تقع جمهورية الصين الشعبية شرق قارة آسيا، في الجزء الشمالي من نصف الكرة الأرضية ، وهي بلاد مطلع الشمس، تمتد حدودها البرية لمسافة تزيد على عشرين ألف كيلو متر، وتحدها الدول الآتية : روسيا من جهة الشمال، كازخستان، منغوليا وكيرغيزستان من الشمال الغربي، وكوريا من الشمال الشرقي، ومن الغرب طاجكستان والباكستان، أما الجنوب الغربي الهند ونيبال وبوتان، ومن الجنوب فيتنام ولاوس وبورما، ومن الشرق المحيط الهادي .([5])

وتُعَدُّ الصين ثالث أكبر دول العلم مساحة بعد كل من روسيا وكندا، وتقع الصين بين دائرتي عرض 18، و54، وبين خطى طول 74و135، وهي بذلك تعد فعلاً دولة قارة، وتتميز بموقع ذو أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاوز الدول المجاورة أكثر من 13دولة.

إنَّ هذه المساحة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أنَّ المسافة من الجنوب إلى الشمال تقدر بحولي 5500 كلم ومن الشرق إلى الغرب بحولي 5200كلم ، وهدا العمق مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي ، من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري ، وإعادة تنظيم الصفوف واستدراج قوات العدو ،وأيضًا القدرة على الرد خصوصًا في حالة التعرض لهجوم نووي، من جهة أخرى ، يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة ، مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد، هده العوامل جميعها تمنح لصانعي السياسية الخارجية الصينية القوة والثقة الكافيتين للمناورة أمام الدول الأخرى .([6])

كما يلعب العامل الجغرافي في الصين أيضًا دوًرا جيو سياسًيا مهمًا ، باقتسامها حوالى 20000 كلم من الحدود البرية مع 14 دولة ، أهمها: كوريا الشمالية من الشرق ،وروسيا ودول آسيا الوسطى من الشمال، والهند والباكستان وأفغانستان من الغرب، وفيتنام من الجنوب ، هذا العدد الكبير من الدول أدى في الماضي إلى العديد من الصراعات والمشاكل الحدودية بين الصين ومعظم هذه الدول ، ولقد اثبت التاريخ أن مسالة الحدود هي أكثر العوامل الجغرافية وضوحًا في التأثير على السياسة الخارجية والمؤدية إلى العديد من النزاعات بين الدول .

كما أنَّ الصين تشرف على طرق مهمة للموصلات والتجارة في العالم، وسواء البرية، كطريق الحرير والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي ، وبحر الصين الجنوبي ،وبحر الصين الشرقي ، والبحر الأصفر ، ومضيق فرموزا ، وأيضًا تحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلاً ودعمًا كبيًرا في مجال تجارتها الخارجية. ومن أهم هذه الموانئ وأكبرها ميناء شنغهاي ومن جهة أخرى فإن قرب الصين من دول العالم الثالث، أثر على سياستها الخارجية تجاه هذه الدول، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف "جنوب جنوب " .

وفى السابق ، لعبت مساحة الصين الشاسعة وصعوبة تضاريسها ، خصوصًا في الجهة الغربية دورًا في إعاقة الاتصال بالعالم الخارجي ، هذه الطبيعة الجغرافية أسهمت في خلق مجتمع صيني منغلق ومعتمد على ذاته

الشيء الذي انعكس على السياسة الخارجية الصينية في الماضي، والتي اتسمت بحذر شديد في التعامل مع الدول الخارجية ، لكن انطلاقًا من 1978، تغيرت هذه الصورة وبدأت الصين اكثر انفتاح على العالم الخارجي.

ومن أهم القضايا الجغرافيا بروزًا في السياسة الخارجية الصينية ، هي قضية جزيرة تايوان ، هده القضية التي لها أهمية سياسية وأمنية واستراتيجية واقتصادية جوهرية بالنسبة للصين وعلى أساسها تحددت السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الخارجية ، انطلاقًا من مواقف هذه الدول من القضية ، فالصين ترفض رفضًا مطلقًا مجرد التفاوض حول إمكانية استقلال الجزيرة ، وتعتبرها جزءًا من التراب الصيني وتعتبر أي محاولة خارجية للتدخل في القضية ، خصوصًا من الجانب الأمريكي ، تدخلاً في شؤونها الداخلية ومساسًا بسيادتها.([7])

ثانياً : المحدد البشرى:

إنَّ مدى قوة العامل البشرى أمر مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة ، لأن عنصر السكان هو أساس القوة القومية ، فتاريخينا كانت القوة للدول ذات الحجم السكاني الكبير ، ومن النادر قيام دولة ، تتبوأ مكانة قوية ومؤثرة على الساحة الدولية ، وعدد سكانها قليل ، فالسكان يشكلون عصب القوة اللازمة للحرب من جهة ، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى ، وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة ، وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورًا مهماً في المجتمع الدولي برغم التطورالتكنولوجي المستمر ، هذا بالإضافة إلى مجموعة عوامل ومعايير نوعية أخرى تتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية ، التي من بينها التجانس العرقي والديني ونسبة ودرجة التعليم في المجتمع ، ومدى كفاءه اليد العاملة الموجودة .

تُعَدُّ الصين من أكثر بلدان العالم سكانًا، حيث بلغ عدد سكانها لعام 2017 مليار و 387 مليون و890 ألف أي 1.387.890.894 نسمة، وهى بهذا الرقم تكون قد تخطت كل من الهند التي تأتى في المرتبة الثانية من حيث تعداد السكان وتالولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة .([8])

أمَّا عن اثر العمل البشرى على التطور الاقتصادي الصيني ، وعلى الرغم من إن هذه العدد الكبير قد يكون عبئًا اقتصاديًا على الدولة وسبب من أسباب التخلف، في حال عجزت الدولة عن توفير فرص عمل لهذه الاعداد ، فتنتشر البطالة وتكثر الآفات الاجتماعية ، ولكن الحال مختلف بالنسبة للصين ، حيث توفر ما بين 10 إلى 15مليون فرصة عمل سنويًا، ولذلك فإن هذا العدد الهائل من السكان في الصين له مزايا كثيرة من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي ، حيث تدخل أعداد غفيرة وضخمة من السكان ضمن قوة العمل ، وهذا ما يلعب دورًا في تعاملات الصين الاقتصادية الخارجية ، فلو لم تكن سوق الصين بهذه الضخامة المعروفة عنها ، فأنها لن تجذب نوع الاستثمار الأجنبي اللازم لتحفيز عملية التحديث ، وإذا لم تكن قوة العمل

واسعة النطاق، فإن الصين لن تكون مركز الصناعة قليلة التكلفة ، وبفضل عدد السكان فيها أن تحتل الصين المرتبة الأولى من حيث تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية .

كما أنَّ الصناعة الصينية لها القدرة على المنافسة الدولية ، بفضل الانخفاض في أجور اليد العاملة الذى يقلل من تكلفة المنتجات الصينية مقارنة مع الدول الأخرى.

كما أنَّ العدد الهائل لسكان الصين لا يجب النظر إليه على أساس أنه يحتوى فقط على إمدادات غير محدودة من العمال المتواضعين بل يضم عدداً كبيراً ومتزايدًا من العلماء والمهندسين ، والتقنيين المهرة، وقد جرى توظيف العديد منهم في مراكز أبحاث ومراكز تكنولوجية بارزة اسستها شركات أجنبية متعددة القوميات .([9])

وتستخدم الصين استراتيجيتين بهدف تحسين العامل البشرى لديها .

الاستراتيجية الأولى : تتمثل بالتزامها بإصلاح النظام التعليمي بشكل جذري .

الاستراتيجية الثانية : فتتمثل بالسعي الحثيث نحو استرجاع العلماء والمهندسين الذين تركوا البلاد، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل والتعليم في البلاد ، وينظر إلى عملية الاسترجاع هذه كطريقة لجلب الكفاءات المبدعة في الوقت الذى تجرى فيه عملية تغيير الثقافة التنظيمية داخل مؤسسات الأبحاث الصينية ، وبسبب ذلك يتوفر مزيج قوى من المعرفة المحصلة في الخارج ، ومن زاوية أخرى يؤثر العدد الهائل من السكان في الصين في استهلاك الموارد الطبيعية وخاصة الطاقة ، كما تلعب الجاليات الصينية دورًا مهماً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية ، وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا ، حيث تراهن الصين على هذه الجالية لتحقيق مصالحها وتقوية علاقاتها الخارجية ([10]).

عمومًا، إنَّ العامل الجغرافي والبشرى قد لعب دورًا كبيرًا في بلورة وتوجيه السياسة الخارجية الصينية ، خصوصًا في الماضي ، من خلال حمايتها من مختلف الأخطار الخارجية التي تهددها ، وتزودها بالقوة البشرية والمادية ولكن هذا الدور قد تناقص نسبيًا فالتحولات الدولية الكبيرة التي عرفها العالم ، وتعاظم دور العامل الاقتصادي، وانتشار ظاهرة العولمة ، وما رافقها من ثورة المعلومات الاتصالية أدت الى التقليل من دور المسافات والحدود والجغرافية ، وأيضًا ظهور ما يعرف بالثورة الجديدة في التكنولوجيا العسكرية وما رافقها من تطور كبير في أنواع الأسلحة وزيادة فاعليتها من حيث السرعة والدقة واتساع مداها ، فكل هذه العوامل أدت بصناع القرار الخارجي الصيني، إلاَّ أنَّ الإدراك بأن العامل الجغرافي لم يعد ضمانًا رئيسًا في مواجهة الأخطار الخارجية ، فاتجهوا إلى الاهتمام أكثر بالمحددات السياسية والعسكرية وخصوصا الاقتصادية .

ثالثًا : المحدد الاقتصادي:

إنَّ انهيار الاتحاد السوفيتي وطبيعة المعركة التي هزم بها ، كان قد ترافق عمليًا مع انقلاب نوعي في مفهوم القوة، ففي الوقت الذي بقى فيه العالم طيلة مرحلة الحرب الباردة محكومًا باعتبارات القوة العسكرية، ومعايير التوازن الاستراتيجي العسكري، والقدرة على الردع ، وامتصاص ضربات عسكرية نوعية ، ونقل الخصم من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع ، وما يقتضي ذلك من سباق للتسلح ، وتطوير للمنظومات والقدرات التدميرية ، فإن مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي أصبحت محكومة بصورة أساسية باعتبارات القوة الاقتصادية ، وبرامج النمو الاقتصادي ، والقدرة على التواصل والتكيف مع المنظومات التكنولوجية الحديثة ، وامتلاك أسرارها، والقدرة على تفكيك الغازها، ما يعني أنه أصبح للقوة الاقتصادية الأهمية الكبرى في تعزيز قوة الدولة ، لقد أدركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، وقوانين المرحلة الجديدة ومتطلباتها ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسع نفوذ الدولة سياسيًا واقتصاديًا ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الاستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية ، ووسائل اعمالها وتفعيلها، وهذا ما يصب في صالح الصين ،باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة تدفع إلى التفكير بما يترتب على تنامى قدراتها الاقتصادية من تداعيات وانعكاسات حول تأثيرها وانعكاس في العلاقات الدولية.([11])

إنَّ الصين لديها أسرع معدل للنمو الاقتصادي وأبر عدد للسكان في العالم، ومن حيث حجم الناتج القومي الإجمالي فإنَّ الصين تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان ؛ نتيجة لهذا ركزت الصين على العامل الاقتصادي تركيزًا كبيرًا ، وأعطته الأولوية الكبرى في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء ، حيث بدأت الصين في السنوات الأخيرة بناء مراكز نفوذ جديدة ، ومتعددة على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية.

إنَّ حسن الأداء الاقتصادي يعطى الصين ثقة بالنفس وقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي ، هذه الرؤية الذاتية الإيجابية انعكست في سياسات الصين الخارجية في الفترة الأخيرة ، له هدفان:

الهدف الأول :هو البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال ، ورغم أن هذا الهدف موجود منذ قيام جمهورية الصين الشعبية ، فإن القوة الاقتصادية جعلت من اليسير تحديث القوة العسكرية في السنوات الأخيرة .

الهدف الثاني : هو تدعيم وضعها القومي بتحسين وتنوع علاقاتها الخارجية ، فبعد انتهاء الحرب الباردة ، حاولت الصين تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية ، مثال ذلك تطبيع العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية عام 1992، والتقارب مع روسيا والاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسطية مثل السعودية.

إنَّ هذه الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية أساسها ودافعها الأول هو العامل الاقتصادي ، فالقوة العسكرية والسياسية ، لا يمكن أن تتوسع بدون قوة اقتصادية تدعمها ، والعلاقات الخارجية لا يمكن أن تتطور إذا لم تكن هناك مصالح اقتصادية وتجارية متبادلة تقويها . ([12])

أما بالنسبة عن إثر هذه الإصلاحات الاقتصادية على السياسة الخارجية الصينية ، لقد كان للإصلاحات الاقتصادية التي دشنها الزعيم " دنغ هيسا و بنغ " سنة 1978 أثر كبير على السياسة الخارجية الصينية ، فمنذ ذلك التاريخ بدأت الصين تعطى أهمية كبرى للبيئة الخارجية ، وأدركت أهمية وضرورة الانفتاح وتقوية علاقاتها الخارجية كسبيل لتعزيز قوتها والنهوض باقتصادها ومن أهم مظاهر هذا التأثير ما يآتي:

1- إعاده النظر في آليات السوق الاشتراكي ، من خلال تبني صفة اقتصاد السوق الاشتراكي ، مما يعنى العمل بميكانيزمات موجودة في النظام الرأسمالي، وهذا دليل على مرونة القيادة الصينية والقدرة على التكيف مع المستجدات الدولية ،اعتماد على واقعية مبنية في الأساس على عامل المصلحة ، فما يميز السياسة الخارجية للصين ، رغم أن الصين محكومة من خلال حزب سياسي أيديولوجي ، فهي الواقعية التي تقوم على هدوء الاعصاب والتريث ، والقراءة الدقيقة للتفاصيل ، وعدم الانجرار أو الانسياق إلى مواجهات والانضمام إلى تحالفات دولية ، إلاَّ بما تفتضيه مصالحها القومية .

2 – بالنظر إلى كون الصين دولة زراعية بالأساس قبل بداية الإصلاحات ، فلقد ركزت على تطوير قطاع الزراعة كمرحلة أولية ، للانتقال إلى مرحلة الصناعة ثم الدفاع ، وبعد 1978 ، أعطت الصين الأولوية الى إعادة هيكلتها الصناعية ،بغية تسريع الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي حديث.

3- إعطاء الأولوية للجانب التجاري والاقتصادي ، فبل القطاع العسكري والدفاعي خصوصًا في تلك الفترة التي تميزت بتنامي العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية وزيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل ، فالقيادة الصينية قد أدركت منذ البداية ان الهدف الأول يتمثل في زيادة الاقتصاد الصيني ، والذى سينعكس على قطاع الدفاع مباشرة ، وهو ما حصل فعلاً .([13])

أمَّا بالنسبة لتامين مصادر الطاقة وأثرة على السياسة الخارجية الصينية ، حيث أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ، حيث أن امتلاكها لاقتصاد يحقق نمو هائل بمعدل سنوي كبير جعلها تعتمد أكبر على النفط المستورد ، ويعتبر النفط أحد محددات السياسة الخارجية الصينية ، وأصبح تأمين وضمان مصادر الطاقة يشكل هاجس كبير بالنسبة للصين ،وهذا ما أدى هذه الأخيرة بوضع استراتيجية محكمة لتأمين مصادر الطاقة وذلك من خلال اقامة علاقات مع مختلف الدول المنتجة للطاقة، وكذلك من خلال وجود

قوة عسكرية قادرة على حماية منابع النفط وطرق سيرها البرية والبحرية منها وحماية الممرات والمضائق لنقلات النفط العملاقة الناقلة للنفط .([14])

عليه فإن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الصين كان لها الأثر البالغ في إعطاء اهتمام أكبر للعامل الخارجي والسياسة الخارجية ، حيث أنها كانت نقطة تحول في توجهات السياسة العامة الصينية ، التي كانت تركز على الداخل الصيني ، ولم تكن تولى اهتمامًا كبيرًا للخارج.

رابعًا : المحدد السياسي:

إنَّ طبيعة النظام السياسي للدولة، يلعب دورًا مباشًرا في التأثير على توجهات سياستها الخارجية ، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة دون العودة إلى فهم الافرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة ،وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي لها .([15])

تميزت المؤسسات السياسية الصينية بعمق العلاقة الوثيقة بين الشعب والنظام الذى يحكمه ، الأمر الذى يساعد على استقرار النظام الداخلي ،والذى ينعكس بدوره ، على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها، إنه من طبيعة الشعب الصيني الولاء للنظام السياسي الذى يحكمه، وتاريخيًا أبدى الصينيون منذ آلاف السنين تمسكهم بالأرض وولائهم المطلق والطوعي ،منذ آلاف لسنين للإمبراطور.([16])

ونستطيع القول: أن النظام السياسي في الصين الشعبية يتحدد في إطار جمهورية اشتراكية ، يحكمها الحزب الواحد، حيث ينص دستور البلاد على إن القيادة ترجع للحزب الشيوعي وتمارس السلطة من خلال ذدا الحزب، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية ، في إطار نظام القيادة المزدوجة .

جدير بالذكر، إن الجهة التي تتخذ القرار السياسي الخارجي هي دائرة السياسة الخارجية الصينية الموجودة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني . ([17])

إنَّ استمرارية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين منذ 1949، قد أسهم بشكل بارز في استقرار وثبات السياسة الصينية بمستوييها الداخلي والخارجي ، فكل التحولات العميقة التي عرفها العلم ، بالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقًا، وتغير طبيعة النظام الدولي ، وانتشار الأفكار الليبرالية الغربية حول العالم ، نتيجة لتصاعد ظاهرة العولمة ، وظهور سياسة التدخلات الأجنبية باسم الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كل هذا إضافة إلى التغيرات التي عرفها الداخل الصيني ، بالانفتاح على العالم الخارجي منذ 1978

نتيجة الإصلاحات التي دشنها دينغ هيساو بنغ كل هده العوامل لم تبعد الحزب الشيوعي الصيني عن التحكم في مقاليد السلطة والسياسة في الصين سواء الداخلية أو الخارجية .([18])

كما أن الصين قبل سيطرة الحزب الشيوعي الصيني، فأنها رغم رقعتها الجغرافية الواسعة ، وعدد سكانها الذين يشكلون اكبر تعداد لدولة في العالم وكان جيشه ضخم من حيث العدد والتسليح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة ولم تكن لها سيطرة كاملة على شؤنها الداخلية ، كما أن نفوذها الدولي كان محدود ولكن بعد سنوات قليلة من سيطرة الحزب الشيوعي ارتقت الصين إلى مركز قيادي ضخم في المجتمع الدولي ، فكيف تغير هده الوضع رغم ان الإمكانيات الصين ومواردها الطبيعية والبشرية لم تتغير ، فمجرد امتلاك هذه الإمكانيات ليس ضمانًا في حد ذاته للحصول على القوة ، ولكن استعمال الإمكانيات بطريقة تؤثر في سلوك الدول الأخرى .([19])

ولقد جسد المؤتمر الثامن عشر الذى انعقد في شهر نوفمبر 2012،للحزب الشيوعي الصيني ، محطة لبحث مستقبل الحزب ،وعلاقته بالدولة وتطوره في ظل التغيرات الاجتماعية والدولية ، علاوة على إشكالات مرتبطة بتحديد النخب وتجاوز إشكالية البيروقراطية ، ورصد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي ستتبعها الصين مستقبلا ، وتوكد الكثير من المؤشرات ، ان ثمة رغبة قوية لدى القادة الصينيين في اجراء إصلاحات سياسية، وتجاوز انتقادات الغرب بخصوص قمع الأصوات المعارضة والهيمنة الشمولية للحزب الشيوعي على مؤسسات الدولة.([20])

إن الأساس في توجه الصين السياسي الخارجي ، أو رهانها الاستراتيجي ، بقى محكومًا بهدف السعي لدخول النظام الدولي الجديد من بوابة الاقتصاد أولًا ، وربما هذا يرجع أساسًا إلى مجموعة العبر والدروس التي استخلصتها الصين من التجربة السوفيتية ، وعوامل انهيارها هذا من جهة ، كما يرجع الى فهمها العميق لطبيعة السياسات والأدوات والاستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة تاريخيا في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي ، وبقية المنظومة الاشتراكية من جهة أخرى ، والتي هي محط رهان مستقبلي للولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع بدائل محتملة للاتحاد السوفياتي، ومن هنا أدركت أهمية الانحياز الاقتصادي كأساس لامتلاك شروط القوة المادية والمعنوية للانتقال الى القرن الحادي والعشرين ، هذا من ناحية ،وكأساس لتفادى استخدام الاقتصاد كسلاح لابتزاز الصين وارغامها على تنفيذ سياسات وخيارات لا ترغب فيها ومن ناحية أخرى ، وعلية صاغت توجهاتها الخارجية الاستراتيجية للقرن الواحد والعشرين بما يتوافق مع امكانياتها ومصالحها .

خامسًا : المحدد العسكري:

إنَّ قوة الدولة وقدراتها العسكرية أيضًا كغيرها من العوامل لها أثر كبير على توجهات السياسية الخارجية الصينية، ولمعرفة مدى تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية ، وأيضًا علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسات

صناعة القرار السياسي الصيني ، كذلك تصور القادة العسكريين الصينيين للبيئة الأمنية الدولية والأخطار التي تهدد أمن الصين. ([21])

تعد القوة العسكرية الصينية اكبر القوى العسكرية في العالم ، سواء على صعيد الإنتاج والتصدير العسكريين، أو على صعيد استيراد السلاح والميزانية العسكرية ، فآلة الحرب العسكرية الصينية معظمها صناعة وطنية ، كما تسهم في تكوين الناتج القومي الصيني ، وفى تقييم نشر على موقع " غلو بال بأور" للقوة العسكرية لأقوى جيوش العالم ، احتلت الصين الترتيب الثالث على المستوى العالمي من حيث قدرة الجيش القتالية بعد الولايات المتحدة وروسيا ، وكانت الصين قد باشرت منذ تسعينيات القرن الماضي مسارا شاملا لتحديث قدراتها العسكرية ، وجعل جيش التحرير الشعبي قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الكفاءة في مواجهة الخصم المتقدم تكنولوجيا ، وأغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على إن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري للصين سيكون متغيًرا رئيسًا في تحديد الاستقرار والامن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين وعلى الرغم من عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري في 2005، إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى الأكبر في العالم ، وحسب الإحصاءات الرسمية تتوفر الصين على 2,5 مليون عسكرياً بدون احتساب الشرطة الشعبية شبه العسكرية والقوات الاحتياطية،وأصبحت البحرية الصينية تتمتع بدور كبير يساعد في تعزيز دور الصين في المستقبل ، وقد تم إدراج الصين منذ عام 2006 في جدول البحريات الثمانية في العالم ، ويكشف وصول البحرية الصينية إلى المرتبة الثالثة بين القوي العظمى عن الأهمية التي توليها الصين لسلاحها البحري ، والذى بلغ تعداده 230 ألفًا بما في ذلك طيران البحرية ، 7 آلاف جندى مشاة البحرية ، يضاف لذلك 350 ألفًا في الاحتياط ، كما تمتلك قوات الدفاع الجوي الصيني وبحرية جيش التحرير الشعبي اكثر من 2300طائرة حربية تشمل " مقاتلات الدفاع الجوي ، مقاتلات متعددة الأدوار، قاذفات قنابل ، اكثر من 100 طائره استطلاع ، و450طائرة شحن[22]

وتعمل الصين على تعزيز قدراتها من خلال تعزيز ترسانتها النووية التي تضم ما بين 55. 65 صاروخ بالستى عابر للقارات" icbm" هذا ما تم الإعلان عنه ، كما تمتلك صنفا اخر من الصواريخ متوسط المدى يطلق من الغواصات "slbm "والحامل لرؤوس نووية والمخصص لمهمات الردع الإقليمي ، كما طورت أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية ، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات ، ما يجعل الصين اكثر تقدما من الناحية العسكرية من دول مثل فرنسا ، وألمانيا ، واليابان . ([23])

أما بالنسبة لعلاقة المؤسسة العسكرية بالحزب الشيوعي ، فقد تغير دور المؤسسة العسكرية بعد الإصلاحات التى قام بها الرئيس "دينغ هيساو ينغ "سنة 1978 حيث أنه ، قبل هذه السنة ، كان للجيش

الصيني صلات وثيقة بالحزب الشيوعي الصيني الحاكم ، ويمارس صلاحيات واسعة في مختلف الميادين ،وطالما أثبت الجيش ولاءه الكبير للحاكم وليس للامة ، ولكن بعد إصلاحات 1978 تغير هذا الدور وأصبح الولاء مطلقا للامة ومرتبط بحماية المصالح العليا للوطن بمفهومها الواسع لكن التغيرات الناتجة عن الإصلاحات لم تقلل من أهمية العلاقة بين الجيش والحزب الشيوعي ، ولقد أكدت احداث الميدان السماوي " تيان ان مين " في 1989.6,14، على الاتفاق الكبير بين الحزب الحاكم والجيش ، حيث تدخل هذا الأخير وقمع بشده الحركة الاحتجاجية التي قام بها الطلبة .

وكغالبية دول العالم ، يلعب العامل العسكري دورا بارزا في السياسة الخارجية الصينية ، ويساعد ذلك الانسجام بين الإطارات السياسية والعسكرية ،حيث يشكل الجيش الصيني جزءا من الحياة السياسية الصينية فالحزب الشيوعي ممثل في جميع التنظيمات العسكرية ، وبالمقابل فان عناصر الجيش موجودة في جميع تنظيمات الحزب وفى جميع المستويات ،فمن بين193 عضوا المكونين للجنة المركزية للحزب ،هناك 42ممثل عسكري ، وهذا يؤكد تأثير الشخصيات العسكرية في صنع القرار السياسي في الصين ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الخارجية التي تهدد الامن الصيني .([24])

وعلية لقد أدركت الصين أهمية تطوير القدرات العسكرية للجيش الصيني ، وخاصة بعد التطورات الكبيرة التي عقبت الحرب الباردة وانعكاسها على جميع ميادين السياسة الدولية ، فعمدت الى الإصلاحات الاقتصادية للنهوض ولتطوير قدراتها العسكرية .

سادسًا : المحدد المجتمعي والثقافي:

يقصد بالمحددات المجتمعية والثقافية ، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية ، ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة ، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع والتي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية .([25])

ويرتبط العنصر البشري الصيني بمحددات ثقافية ومجتمعية أي العناصر المتعلقة المتعلقة بالجانب الثقافي والحضاري والتاريخي من تركيبة عرقية ، ودرجة التماسك الاجتماعي ، يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة ، أكبرها قومية "الهان "التي تمثل 93% من السكان ، أي الأغلبية ، بينما تتوزع 7 % المتبقية على جماعات اثنية مختلفة "كالتبتيين و "والما نشوس" ، "والويغور" ، إضافة الى جماعة "زونغ" ،وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية ، ولكن تلك النزاعات والتناقضات ، لم تظهر بالحدة المسجلة في دول كالهند والاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا سابقًا ، ويرجع السبب في ذلك ، إلى التماسك التاريخي الذى يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته ، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة ك " التبت "و "وإقليم "كنسغ

جيانغ " ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد ، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبيه الصينيين يدينون بالكونفشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ، مسيحية وهندوسية .([26])

لم يستخدم الصينيون المفهوم العلماني الغربي للثقافة ليعبر عن ثقافتهم ، بل استخدموا مفهوم يعبر عن البوذية والكونفوشيوسية والطاوية، واستخدمت الثورة الصينية مصطلح الثقافة الصينية في مجابهة الثقافة العلمانية الغربية في فترة الصراع بين الشيوعية والرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين، واحتفظت الصين بمفاهيمها الثقافية ولم تتخل عنها، ولم تتأثر كثير بالمفاهيم الغربية ، ويرجع فضل احتفاظ الصين بوحدة ثقافتها الصينية ووحدة المجتمع الصيني دون تمزق وصراعات ثقافية داخلية الى قادة الثورة الصينية، وتعبر الثقافة الصينية من اقدم الثقافات الحياة الموجودة حاليا ، وتمثل مجتمع معاصر يؤمن بالمعتقدات الدينية التي قامت عليها تلك الثقافة وتلك الحضارة، وتعرف الثقافة الصينية بانها طريقة حياة المجتمع الصيني . ([27])

إنَّ ثقافة الصين الاستراتيجية لم تدفع بها في الماضي او الحاضر إلى انتهاج سياسات عالمية او إقليمية تتسم بالطابع "الهجومي" فلم يعرف عن الصين مثلا طيلة تاريخها بانها كانت دولة استعمارية ([28])

ويعد العامل الثقافي محركًا أساسًيا للسياسة الخارجية الصينية يساعدها على تعزيز دورها الخارجي وصعودها السلمى ، الأمر الذي يشكل عامل قوة للدولة الصينية ، ويمكن القول بان السياسة الخارجية الصينية هي نتاج التقاليد التاريخية والثقافة العريقة ، حيث يعتبر الشعب الصيني في تراثه التقليدي نفسة مركز الكون ، ولكلمة " تشنج كيو " وهي الاسم الصيني للصين تعني حرفًيا مملكة السماء ، وبقيت خاصية التفرد والاتصال اللتين تميز بها روح الشعب الصيني حيتين على نحو مذهل ، رغم أن هذه الإمبراطورية حل محلها النظام الجمهوري من 1949,1912 ، ثم النظام الشيوعي

وتمثل الثقافة السياسية للصين أحد اهم عناصر صناعة السياسة الخارجية لها ، وهو ما يشير إلى أن الثقافة في مجملها تلعب دوًرا محددًا لصناعة السياسة الخارجية نفسها ، فالثقافة لها دور مهم يتصف بانة خفى ، رقيق ، تكويني ، وتراكمي ([29])

إن توجه الصين نحو انفتاح اقتصادي أكبر على دول العالم ، ومحاولتها فتح السوق جديدة ، ومجالات عمل للشركات الصينية في مناطق مختلفة من العالم وفى مقدمتها قارة افريقيا وامريكا اللاتينية ، ضمن استراتيجية التوجه الصيني نحو الخارج ، يعود لأدراك النخبة السياسية الصينية وصناع القرار الصينيون بأهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه الثقافة في تسهيل وخدمة عمل الكيانات الاقتصادية ، وربط شعوب العالم بالثقافة الصينية ، وهو ما يفسر الدعم الكبير لإنشاء المراكز الثقافية الصينية في الدول الافريقية وأروبا وأمريكا ، كما أن سرعة وتيرة إنشاء المراكز الثقافية الصينية حول العالم يعكس اهتمام الصين بالثقافة من أجل توسيع تأثيرها .([30])

وعلية يمكن القول أنَّ المحدد الثقافي مهم في السياسة الخارجية الصينية، ولكنه ليس العامل الوحيد ولايمكن أن يعطي ثماره بمعزل عن العوامل الأخرى الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية.

سابعًا : البيئة السيكولوجية وأثرها على عملية صنع القرار الصيني:

لقد أسهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم ، وتداولها السلمى على الحكم في تطوير أساليب وآليات صنع القرار في الصين . فالفلسفة والذهنية الصينية فريدة من نوعها ، فعندما تقدمت السن " بماوتسى تونغ " ، ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع والبالغ الكفاءة "لأي شوان " ، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دينغ هياو سينغ " ، وعندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتف بمنصب شرفي كرئيس اللجنة العليا للرياضة ، ولكنة كان بمثابة الأب الروحي للقيادات لجديدة ، " وجيانغ زيمين " عندما واجه نفس الاختيار اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية ، وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين وإدارتها في القرن الحادي والعشرين .([31])

وبالسبة للقيادات الجديدة فقد جرى اعدادها مسبقًا للعب أدوار مستقبلية ، فقد تولى "هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات ، وذلك بعد ان تم تصعيده من العمل العسكري والحزبي ، ونفس الشى بالنسبة لرئيس مجلس الدولة ، " ون جياباو "، الذى كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات ، وهنا تتخلى العبقرية الصينية حيث أن قائدي المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم والإدارة والجانب العسكري ، عندما سئل " جيانغ زيمين " عن مستقبل الصين قال أنه يحس بالإطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل "هو جنتاو" هو نائب الرئيس ، وإن مقاليد أمور الصين بين يديه ن وبذلك عبر " جيانغ " عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة وديناميكية .([32])

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين ، مع تعاقب مختلف القيادات ، ففي عهد " ماو " كانت معظم قرارات السياسة الخارجية ، يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة "god father "، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الان تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد ، تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة ، ومن بين محاور التغيير في الصين ، إتاحة فرصة أكبر للدور الذى تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية والمعروفة باسم " المجموعات القيادية الصغيرة" ، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس " مجموعة قيادية جديدة الامن القومي " كما تشكل **هده الهيئات الصورة العامة** للنظام السياسي ، وأيضًا فانة من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب .([33])

عملت الصين على تنوع مصادر التحليلات السياسية التي تصل اليها من داخل الحكومة او من خارجها ، فعلى سبيل المثال، فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دورًا بارزًا ، كأحد مصادر الفكر السياسي، ومن ناحية أخرى ، فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم ، كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الاسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي ، هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين في مجموعة الدراسة الداخلية وكتابة التقارير ، الى جانب تصميم بعض المحاضرات السياسية حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثر من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظرائهم من الخبراء الدوليين ، بالإضافة إلى أنهم يلتقون انصار الزعماء الصينيين الى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية .

أما عن الأسلوب الذى يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير ، فقد تميز بالبراعة والفطنة ، وهو ما أثمرته نتائج الذى بدأته وزارة الخارجية منذ اكثر من عشرين عاما مع بدء فترة الإصلاح ، حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتا طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات واربا والولايات المتحدة الامريكية ، كما عملت أيضًا على تعزيز تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالا([34])

المبحث الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية.

أولاً: تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية:

يعتبر هيكل النظام الدولي نمطاً عالميًا تبلور بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية وهو يعبر عن ترتيب الوحدات المكونة له وابرزها الدول بحسب القدرات والامكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وغيرها ، والنظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1991 نظام ثنائي القطبية ، قطبيه الاتحاد السوفيتي ومعسكرها الشرقي والولايات المتحدة الامريكية ومعسكرها الغربي ولأول مرة ينقسم العالم وفق أيديولوجيات سادته ابان هذا العصر عصر القطبية الثنائية ولأول مرة تخرج الدول الاوربية خاصة انجلترا من قائمة الفاعلين في النسق الدولي وذلك أن هذه الدول أي الدول الأوربية خرجت من الحرب إما منهكة مثل انجلترا وفرنسا وإما مهزومة مثل المانيا وهي الدول الابرز في اوروبا وبانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي شهد هيكل النظام الدولي تغيير جوهري بانهيار أحد اقطابه فتفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى تغير بنية النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية وبطبيعة الأمر أدركت الولايات المتحدة هذا الشيء فسعت إلى تكييف هيكل وبنية النظام الدولي على اسس جديدة ورسم سياسة دولية تختلف عن سابقتها فالهيمنة الامريكية كانت بادراك الولايات المتحدة بانتصارها في الحرب الباردة من هنا عملت على وضع ترتيب جديد لهيكل

النظام الدولي بما يتوائم وتربعها على رأس هذا الهيكل واشرافها على كل ما يحدث قي بنية هذا الهيكل الجديد من إدارة نزاعات وتحالفات وغيرها .(35) أي ان أي تغير في تراتبية عناصر هيكل بنية النظام الدولي لابد أن يستتبعه واقع عالمي جديد وهو ليس مجرد تحول في العمليات الدولية ولكنه تحول بنيوي في النسق الدولي وقد اسفر هذا الواقع الجديد اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وعدم قدرة اليابان والصين واوروبا على امتلاك مقومات القطب العالمي وقيام حرب الخليج وسيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط العالمية وتقوية موقعها ورغم ما حدث يرى عدد من علماء السياسة ان هذا يعتبر واقع انتقالي سيسفر عنه انتقال النسق الدولي الى تعدد الفاعلين مستندين في ذلك الى ارتباط القوة العسكرية والقوة الاقتصادية(36)وتعتبر الصين قوة بشرية واقتصادية هائلة مع تنامي قوتها العسكرية ويتوقع ان تصبح الصين قوة عالمية عظمى وتعتبر القوة الاقتصادية من محددات السياسة الخارجية الصينية في المجال الدولي(37) ويعتبر بنية النظام الدولي وسعي الصين لأنْ يكون لها مكان في أعلى تراتبية هذا النظام هو ما حدا بالصين الى اتخاذ العديد من الخطوات نذكر منها:

1- سعى الصين لاعادة علاقاتها مع روسيا حيث حدث تباعد بين الصين والاتحاد السوفيتي بسبب اختلاف رؤيتيهما الأيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي، وخلافات حدودية بينهما، واستمر الخلاف بينهما ، حتى تفكك الاتحاد السوفيتي في العام 1991م، ولكن كانت هناك رؤى سوفيتية قبل ذلك التاريخ في العام 1989م، بضرورة تحسين العلاقات مع الصين.

ومع تولى(بوريس يلتسين) الحكم في روسيا، كانت هناك توجهات روسية عامة لتدعيم العلاقات مع العالم الغربي، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع القيادة الروسية إلى التفكير بالصين كواحدة من الخيارات المتاحة لروسيا، ثم جاءت زيارة الرئيس(يلتسين) للعاصمة الصينية بكين في كانون الأول من العام 1992م، وتأكيده خلال هذه الزيارة أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي، على أساس: أن روسيا دولة أورو-آسيوية.

وعند مجيء الرئيس(بوتين)إلى الحكم، كانت هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذا توجهات غربية. لكن سرعان ما أثبت الرئيس(بوتين) تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا وبخاصة الصين، حيث أصبحت هناك قناعة راسخة: بأنّ الدولتين، غير الحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية، قد أصبحتا في خندق واحد في ظل إصرار الأخيرة على التفرد والهيمنة على النظام العالمي.([38])

2- عقد الصين لما عرف بمبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد:

و يعتبر قلب السياسة الخارجية الصينية (حزام واحد طريق واحد) وقد ادمجت المبادرة في دستور جمهورية الصين الشعبية في الالعام2017 وتاريخ انتهاء المشروع خدد له العام2049 وهو الذكرى المئوية لقيام جمهورية

الصين الشعبية والمبادرة تعبر احياء لطرق الحرير القديمة الى جانب طريق بحر من شأنه تيسير نمو التجارة والاستثمار من خلال خطة تنمية تقودها الصين للبنية التحتي وتعتبر من اكبر مشاريع البنية التحتية والاستثمارات في التاريخ وتغطي 68 دولة بمعدل 65% من سكان العالم و 40% من الناتج المحلي العالمي.([39])

ولعل مايعزز فاعلية الصين في النسق الدولي هو مايشهده التغير في بنية النسق الدولي حيث لم يعد للقوة العسكرية فاعلية التغيير وان استمرت فاعليتها من حيث التأثير لا التغيير ناهيك عن انتقال التغيير للجانب الاقتصادي فمثلا اصبحت الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية مثل اليابان وألمانيا التي تنامى اقتصادها واصبحت تستحوذ مجتمعة على 25% من الاقتصاد العالمي وهذا يعبر عن تحول في مفهوم الصراع والسلطة ومن اهم التحولات المعاصرة والتي تدعم تفوق الصين واعتلائها لقمة النسق الدولي هو التطور المضطرد والسريع في الجانب التكنولوجي وهناك أيضًا بروز ما عرف بالهوية الثقافية الشاملة التي اصبحت ترسم هوية ثقافية عالمية أثر على نمط الاستهلاك والإنتاج والخدمات وهذا الأمر لاشك أبرز قدرة الصين على المنافسة بقوة في هذا المجال والمستقبل ينذر بتقدم العملاق الصيني في هذا المجال في إطار ماعرف بالقوة الناعمة([40])

ثانيًا: تأثير المحيط الإقليمي الأسيوي على السياسة الخارجية الصينية .

تُعَدُّ ظاهرة صعود الصين من أهم ملامح القرن (21) يدعم ذلك عدة عوامل منها موقعها الجغرافي ومناخها وعدد سكانها واقتصادها واحتياطي كبير من العملات العالمية ناهيك عن كونها أحد الدول النووية وكونها عضو فاعل في مجلس الامن وهذا الأمر يعتبر هاجس لمحيط إقليمي يحتضن الصين ، هاجس وتخوف من تطلع العملاق الصيني لإعادة امجاد الامبراطورية القديمة ويعتبر المحيط الإقليمي المحيط بالصين كابح لطموحات الصين وتطلعها للعلب دور فاعل في مجال السياسة الخارجية ويعتبر في الوقت ذاته أحد أهم المحددات التي ترسم السياسة الخارجية الصينية وترتبط الصين مع محيطها الاقليمي الاقليم بعلاقات معقدة تحكمها المصالح المشتركة والتنافس في نفس الوقت ونتناول باختصار علاقة الصين مع بعض الدول في محيطها الإقليمي:

أ. اليابان:

تعتبر العلاقات الصينية اليابانية ضمن المحيط الإقليمي من أهم نقاط التأثير في السياسة الخارجية الصينية ضمن محيطها الاقليمي وما يمثله الإرث الاستعماري لليابان للصين من نقطة تؤثر كثيرًا في سياسة الصين الخارجية تجاه اليابان وتوجس صيني من تنامي قوة اليابان وتأثيرها على مكانة الصين الاقليمية والدولية خاصة في ظل مؤشرات تضع علامات استفهام أمام راسمي السياسة الخارجية الصينية منها مشروع (قوس الحرية) الذي يهدف إلى تأسيس كتلة مع الولايات المتحدة والهند واستراليا لتشكيل حزامًا جيوبولتيكيا بحريا لتطويق الصين

وخشية الصين من اشتراك اليابان والولايات المتحدة في استراتيجية لاحتواء الصين وخشية الصين من تنامي الدور الياباني خاصة في أعقاب استكمال سحب القوات الامريكية من اسيا ومايسفر عنه من تنافس إقليمي خاصة وان اليابان بدأت بشكل فعلي في لعب دور امني وسياسي في المنطقة مع وجود نقاط خلاف بين الصين واليابان منها خلافهما حول جزر دايوو (سيناكاكو) وهي عبارة عن جزر غير مأهولة تقع في بحر الصين الشرقي وتديرها اليابان وتطالب الصين بها وقد أحدثت هذه الجزر محطات توتر بين البلدين ففي ديسمبر 2008 دخلت سفن حربية صينية للمياه الاقليمية لهذه الجزر لأول مرة وعبرت اليابان في بيان عن قلقها وتكررت هذه الاختراقات في 2012 بتحليق طيران حربي صيني في المجال الجوي للجزر المذكورة وفي 2013 دخلت السفن الحربية الصينية للمياه الإقليمية للجزر في مدة زمنية اعتبرت الاطول وبلغت 14 ساعة.([41])

وبرغم التنافس الصيني الياباني الذي يأخذ في أحيان متعددة طابع الخلاف والتوتر إلاَّ أن محددات هذه العلاقة له أوجه أخرى منها:

1- المحدد الاقتصادي:

متمثل في استثمارات يابانية ضخمة في الصين فيي عام 2004 بلغت هذه الاستثمارات 66 ملياراً علاوة على اعتبار البنوك اليابانية هي من اكبر المقرضين الدوليين للصين مع وضع بعين الاعتبار أن الاقتصاد الصيني المتنامي له الفضل في انقاض الاقتصاد اليابان م حالة الركود التي اصابته.

2- المحدد التاريخي :

على خلاف المحدد الاقتصادي الذي ينبأ بعلاقات متينة بين الصين واليابان فإن المحدد التاريخي يؤكد ما ذكرناه من علاقات معقدة في المحيط الاقليمي الاسيوي وذلك لإرث استعماري ياباني يوتر العلاقة بين الصين وغيرها من دول آسيا فقد عانت الصين من استعمار ياباني واستفزاز طويل الأمد شهد فرض غرامات على الصين ابان الحرب اليابانية الصينية ففي هذه الحرب عام1937 وسعت اليابان الحرب إلى شمال وشرق وجنوب الصين، ثم اعتدت على كل منطقة جنوب شرقي آسيا.([42])

ب. العلاقات الصينية الهندية:

تعتبر العلاقات الصينية الهندية علاقات ذات جذور اقتصادية وتاريخية ودينية قديمة، ويعتبر طريق الحرير ذو بعد تجاري فقد رجع له الفضل أيضًا في تسهيل انتشار البوذية من الهند إلى شرق آسيا. والعلاقات الصينية الهندية علاقات شائكة ويعتريها التناقض الغريب واختلاف محطاتها بين النزاعات الى التعاون حديثا فقد شهد هذه العلاقات نزاعات حدودية افضت الى مواجهات عسكرية في محطات تاريخية ثلاث وهي 1962و 1987 و1997 ([43])

إلا أن هذه العلاقات قد أخذت منحى مغاير من نهاية ثمانينات القرن الماضي ويبدو أن العملاقين قد أدركا ما لتعاونهما من فائدة اقتصادية على البلدين وكأنهما اسسا لدخول لقرن جديد بتعاون يغير من اسس علاقات تميزت بالكثير من الخلاف والتنافس االى علاقات تعاون اقتصادي فقد شهدت العلاقات التجارية بين الهند والصين تطوراً كبيراً وملحوظاً، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 3 مليار في العام 2000 إلى 70 ملياراً خلال عامي 2016/2015 وتعتبر الصين أهم شريك تجاري للهند.وعلى الرغم من قوة العلاقات التجارية بين البلدين، فإن الرأي العام الهندي لايزال يحمل وجهة نظر سلبية تجاه الصين، فقد كشف استطلاع للرأي أجرته" بي بي سي وورلد سيرفيس "في عام 2014 أن % 35 من الهنود لديهم وجهة نظر سلبية عن الصين، في حين أن % 27 من الهنود فقط ينظرون إليها بشكل إيجابي. ([44])

ج. العلاقات الصينية الباكستانية :

تعتبر باكستان الدولة الإسلامية الأولى التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية الشيوعية وهي نقطة كان لها الأثر الايجابي على مسيرة العلاقات بين البلدين وكانت محل تقدير من قبل الحكومات الصينية المتعاقبة. ([45])

والعلاقات الصينية الباكستانية توثقت ودشنت وشهدت تبادل دبلوماسي منذ قيام الدولتين 1951 رغم التباين بين الاطر الدستورية والسياسية إلا إن هذه العلاقات شهدت مرحلة من الفتور ومن ثم عودة العلاقات لاحقًا فقد كان لانضمام الباكستان لحلف بغداد بقيادة أمريكا واتجاهها لعقد اتفاقيات امنية مع الولايات المتحدة وشجعت أقلياتها المسلمة في الصين على ممارسة شعائرهم في ظل تقييد من قبل الحكومة الصينية وهو ما اعتبرته الصيد تدخل في شؤونا الداخلية ومساس بأمنها وهو ما أدى الى انعكاسات سلبية على علاقة البلدين سادها فتور ومرحلة من الشك المتبادل الآن البلدين اتجها لربط أواصر علاقة جديدة في المرحلة من 1962- 1980 والتفاوض على ترسيم الحدود وحل كافة الاشكاليات بين البلدين وسادت هذه المرحلة دعم اقتصادي وعسكري صيني لباكستان إبان مشكلة بنغلاديش وحروب الباكستان مع الهند كان من ضمن هذه المساعدات العسكرية 60 طائرة مقاتلة نوع ميج 19 وكذلك 100 دبابة وغيرها من المعدات العسكرية الميدانية واتجهت العلاقة الى المزيد من التعاون في الفترة من 1980الى 2010 تناغما مع النهج الصيني البراغماتي الذي سلكته الصين ابان حكم الرئيس الصيني رينج شياو بينج وتواتر تعميق العلاقة وشهدت زيارات على مستوى الرئاسة وشمل التعاون الجانب النووي اعتبارا من العام 1986 تضمن انشاء الصين لمفاعلات نووية في باكستان. ([46])

وباعتبار الباكستان ضمن المحيط الاقليمي المؤثر في الصين فأن السياسة الخارجية الصينية تجاه باكستان اتسمت بالكثر من ضبط النفس ابان التوتر والكثير من الدعم بان العلاقات الحسنة وهو ما يؤشر على وعي وادراك

وواقعية من قبل راسمي السياسة الخارجية الصينية والرئاسة الصينية مع الوضع بعين الاعتبار كما ذكرنا اعلاه الاعتراف المبكر من قبل الحكومة الباكستانية بجمهورية الصين الشعبية الشيوعية.

د. الصين وقضية شبه الجزيرة الكورية:

نشأ النزاع قي شبه الجزيرة الكورية محصلة لصراع ايديولوجيات بين الشرق والغرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية واثناء ما عرف بالحرب الباردة إلاَّ أن هذه القصية استمرت الى يومنا هذا والتاريخ يثبت أن منطقة شبة الجزيرة الكورية منطقة توتر ومسرح للعديد من الحروب عبر التاريخ وتاريخيًا نشأت أو دولة كورية كو تشوه سون 2333 ق م.

وشهدت كوريا سلسلة من الغزوات الأجنبية من المغول والمنشورية واليابانية وظلت تحت حكم امغول من عام 1231 حتى القرن الرابع عشر وظت مسرح للأحداث حتى أواخر القرن التاسع عشر في ذلك الوقت سعت الصين تحجيم التفوذ المتزايد لليابانيين في كوريا وهو ما أسفر عن قيام الحرب اليابانية الصينية في الفترة بين 1894-1895 وحرب روسية يابانية في 1904-1905 خرجت البابان منتصرة في الحربين وضمت على أثرها كوريا للأمبراطورية اليابانية 1910 استمرت السيطرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 .([47])

تم تقسيم كوريا الى دولتين ذات سيادة هما :

- جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الشمال عاصمتها بيونغ يانغ لغتها الرسمية اللغة الكورية نظام الحزب الواحد .
- جمهورية كوريا في الجنوب عاصمتها سيؤول لغتها الرسمية الكورية نظام الحكم جمهوري رئاسي دستوري .

وتشكلان معًا شبه الجزيرة الكورية

وسياسًيا تعتبر شبه الجزيرة في مفترق طرق نظرا لتقاطع مصالح دول كبرى وهي الصين والولايات المتحدة وروسيا وكذلك اليابان وتاريخيا من احكم سيطرته على شبه الجزيرة الكورية سيطر على الشمال الشرقي لآسيا، وهي منطقة مهمة وحساسة وتعتبر ذات ثقل اقتصادي وعسكري. ([48])

وتعود الأسباب الأولى لنشوء النزاع في شبه الجزيرة الكورية إلى مؤتمر بوتسدام المنعقد بتاريخ 17 /7/ 1945 ، قبيل حوالي شهر ونصف من انهزام اليابان ونهاية الحرب العالمية الثانية، الذي ضم كل من بريطانيا والصين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي تقرر فيه أن يتكفل الجيش الأمريكي بنزع سلاح القوات اليابانية العاملة جنوب كوريا، بينما يتكفل الجيش الأحمر بدحر الوجود الياباني في الشمال، وأن تكون دائرة العرض 38 درجة هي الحد الفاصل بين الشمال والجنوب، وقد تم ذلك بالفعل.

وبعد انهزام اليابان وانتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة لاح في الأفق صراع الحرب الباردة، وأخذ كلٌ من القوتين المتصارعين آنذاك في تقسيم الأراضي الخاضعة لسيطرة الحلفاء بما يقتضيه الصراع العقائدي بينهما، فعمدت الحكومتان الأمريكية والسوفياتية إلى تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى منطقتي نفوذ، أحدهما تحت سيطرة السوفييت وهي المنطقة الشمالية، وأخرى تحت الهيمنة الأمريكية وهي المنطقة الجنوبية. ([49])

ونتيجة لفشل الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة لكوريا رغم الاجتماعات بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وفشل قرار الجمعية العامة الذي وافق على مقترح امريكي بالخصوص أصبح الأمر الواقع الذي فرضته نهاية الحرب العالمية الثانية والخط 38 الفاصل بين القوات الروسية والأمريكية أمر واقع اسفر عن حكومتين في كل من مناطق النفوذ التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وبعد استقرار نسبي قي كلا الشطرين انسحبت القوات الأمريكي من الشطر الجنوبي وانسحبت روسيا من الشطر الشمالي وكان كلا من الكوريتين يسعى لضم الاخر فكانت المبادرة من كوريا الشمالية بدعم من روسيا فقد شنت حرب بدعم روسي استطاعت ان تحقق انتصار وتدخل العاصمة سيؤول وتواصل التقدم حتى كادت تبسط كامل سيطرتها فتدخلت الولايات المتحدة وتمكنت من اصدار قرار من مجلس الأمن يطالب قوات الشمال بالعود لخط 38 وبعد رفض الشماليين استطاعت أن تحشد تحالف دولي واستطاع هذا التحالف من قلب المعادلة الى دخول قواته للعاصمة بيونج يانج وكادت تحكم السيطرة لولا تدخل الصين المباشر غير المعلن وتمكنها من هزيمة التحالف ودخول العاصمة الشمالية سيؤول ولكن الجيش الثامن الامريكي شن هجوم مضاد أعاد القوات الصينية الى خط 38 وبعد سنة من حرب لاغالب فيها ولا مغلوب دخلت الجهات المتحاربة في مفاوضات مع استمرار الحرب من 1950 إلى 1953 انتهت باتفاق منطقة معزولة من السلاح بين الشطرين وكانت الصين طرفاً أساسياً أمام الولايات المتحدة من هنا بدأت استراتيجية السياسة الخارجية الصينية في التعامل مع الازمة في شبه الجزيرة الكورية. ([50])

وانطلاقا من هذا الدور الصيني استمرت الصين الاهتمام بهذه المنطقة وتدرك مدى اهميتها لمكانة الصين سياسيا وعسكريا وتعتبر الزمة الكورية من المحددات الهامة لسياسة الصين الخارجية والتي تضعها في اولويات رسم سياستها لاحتلال مكانتها في بنية النظام الدولي وكفاعل مهم في النسق الدولي.

ثالثا:. العلاقات بين الصين والولايات المتحدة :

قامت العلاقات الصينية الأمريكية لسنوات متعدد على القبول الصيني بقوة أميركا المتفوقة، كان الاقتصاد الصيني يقدر بأقل من خمسة في المئة من حجم الاقتصاد الأميركي .للعام 1972 ابان زيارة الرئيس الامريكي نيكسون للصين والتي اعتبرت بداية علاقات دبلوماسية صينية امريكية كان نتيجتها منح الصين المقع الدائم قي مجلس الامن بدل تايون ولكن، منذ بداية الألفية الثالثة، فإن كل تقارير الأمن القومي الأميركي ترى أن الصين

في مقدمة التحديات الاستراتيجية، فهي بنموها وصعودها اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا، وبتمددها واتساع نفوذها جغرافيًا، تتحول- تدريجيًا -إلى قوة دولية معتبرة، ما يقلق مراكز القوة الأميركية من احتمال تقويض النظام الدولي الأحادي القطبية منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد أعلنت استراتيجية الأمن القومي الأميركي لعام 2015 أن نصف معدلات النمو، في السنوات الخمس المقبلة، ستأتي من آسيا .مع تركيزها على الصين، بوصفها أحد أهم مراكز هذا النمو .وتواكب هذا الاعتبار الأميركي مع" محاصرة الصين "بمجموعة علاقات أمنية مع العديد من دول شرق آسيا والباسيفيكي (الفليبين، فيتنام، أندونيسيا، ماليزيا، اليابان، الهند، أستراليا.)

كذلك أشرفت وزارة الدفاع الأميركية على دراستين في عام : 2017 تركز الأولى على رصد جهد الصين لمد نفوذها في الدائرة الأورو—آسيوية، من خلال مشروعها" طريق واحد، حزام واحد"، الذي يغطي 64 دولة باستثمارات تزيد على تريليون دولاراً، بما ينطوي عليه من إنشاء البنية الأساسية للنفوذ الصيني في العالم.

وفي الدراسة الثانية جرى رصد سعي الصين لامتلاك التكنولوجيا المتقدمة، إذ أقامت 50 مشروعًا علميًا مع بلدان" الطريق والحزام"، وجذب أكثر من 500عالم وخبير أجنبي خلال خمس سنوات، ما أدى -بحسب الدراسة -إلاَّ أن الصين أصبحت تنافس أميركا في عدد براءات الاختراع، وفي المقابل، تقوم استراتيجية الأمن القومي الصيني على السعي- بداية -لهيمنة إقليمية في آسيا، أو على الأقل خلق علاقات متناغمة مع الجيران الكبار؛ فمنذ عام 2003 طلقت مبادرة" دبلوماسية المحيط الإقليمي "لضمان تفوق الصين في جوارها الآسيوي، خاصة بعدما أطلق الرئيس أوباما استراتيجية "الانعطاف نحو آسيا"، التي عدتها الصين محاولة لاحتوائها.([51])

يعود التغيير في ميزان القوة، بين أميركا والصين، إلى تعاظم قوة الصين وليس إلى انحدار أميركا، فما زالت الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الأعظم- اقتصاديًا وعسكريًا -وما زالت هيمنتها السياسية واضحة، ولكنها تجد نفسها أمام تحديات عديدة للحفاظ على هذا التفوق .فعلى الرغم مما يعتقد عن "أفول "أميركا، فإنها تبقى قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، حيث يبلغ ناتجها القومي الإجمالي 14 تريليون دولار hWسنويًا، ويصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي إلى 41 ألف دولاراً.

أما بالنسبة إلى الصين فلم يكن إجمالي الناتج المحلي، في عام 1997 ، يتجاوز 11 في المئة من نظيره الأميركي، وفي عام 2018 وصل إلى 68 في المئة من الأميركي .لقد كانت الصين تمض ي ببطء ولكن بثقة في بناء نهضتها الحديثة، في تجربة فريدة تقوم على التزاوج بين نظام" شيوعي "تمسكت به، ونظام رأسمالي اقتضى فتحها المجال للاستثمارات العالمية(نقلت المئات من الشركات اليابانية والأميركية والأوروبية مصانعها إلى الصين)،

مستفيدة من الأيدي العاملة الرخيصة والمؤهلة، ومن جهدها لنقل أحدث التكنولوجيات العالمية، ومن جاليات صينية فتحت لها أبواب العديد من الدول الآسيوية، ومن تنظيم محكم لإمكاناتها
البشرية والمادية من أجل تنمية مستدامة بمعدلات مرتفعة، وعبر المزاوجة بين نظام شيوعي مركزي سياسيا، ونظام رأسمالي حر أو شبه حر اقتصاديًا.

ومن الناحية العسكرية، تخصص الصين ميزانية مهمة لتطوير إمكاناتها، ما يجعلها تتموضع في المرتبة الرابعة عالميًا .فهي تمتلك أكبر جيش في العالم يقدر بنحو مليونين ونصف المليون عسكري مدرب، وكانت قد دخلت النادي النووي منذ سنة . 1964 ومنذ عام 2013 ، حين تولى الرئيس ش ي جين بينغ السلطة،طالبت بجزر في بحر الصين الشرقي والجنوبي.

صاغت الصين، بوصفها قوة عالمية صاعدة، نموذجًا عالميًا للقوة يختلف عن النموذج الأميركي، ساعية إلى تحويل النظام الدولي الراهن، الأحادي القطبية، إلى نظام متع دد القطبية .وليس أمام الولايات المتحدة الأميركية من خيارات سوى أن تقاوم التحدي الصيني وتحاول المحافظة على الوضع القائم في آسيا، أو أن
تتراجع عن دورها المهيمن في آسيا لمصلحة الهيمنة الصينية، أو تبحث عن حل وسط يسمح للصين بدور أكبر، لكن مع احتفاظها بوجودها القوي أيضًا.

وعلى الرغم من التوصيف سابق الذكر، فإن الولايات المتحدة الأميركية سوف تظل، في الأمد المنظور، الدولة القائدة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا في العالم، أما الصين فسوف تواجه تحديات عديدة:ديموغرافية، بيئية، نظام الحكم الاستبدادي.([52])

رابعًا: العلاقات بين الصين والاتحاد الأوربي:

يعود تاريخ العلاقات الاوربية الصينية الى العام 1975م تهدف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين وفقًا للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إلى التعاون في مجالات «السلام، والازدهار، والتنمية المستدامة والتبادلات بين الأفراد». ويعتبر الاتحاد الاوروبي اكبر شريك اقتصادي لجمهورية الصين الشعبية وتُعد جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة؛[وذلك في الوقت الذي فرض فيه الاتحاد الأوروبي حظرًا على الأسلحة والعديد من إجراءات مكافحة الإغراق التجاري ضد جمهورية الصين الشعبية.

أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على احترامه لسيادة الصين وسلامة أراضيها، وذلك في جدول الأعمال الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والصين لعام 2020 للتعاون في عام 2013؛ وأعادت جمهورية الصين الشعبية التأكيد على دعمها للإندماج في الاتحاد الأوروبي.[تُعقد قمة سنوية بين الاتحاد الأوروبي والصين

كل عام لمناقشة العلاقات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى القضايا العالمية والإقليمية أشار الاتحاد الأوروبي إلى الصين على أنها «خصم منهجي» اعتبارًا من مارس عام 2019.[53] وتتسم علاقات الصين بالاتحاد الاوروبي بتفاعلات يشوبها التناقض فرغم حجم التبادل الاقتصادي الا ان هذه العلاقات لم تنعكس على الامور السياسية ولم تثمر توافق في الرؤى السياسية والعسكرية وتسعى الصين من خلال سياستها الخارجية الى ربط اواصر علاقات متينة مع اوربا، وويبرز ذلك من خلال تصريحات كبار المسؤولين الصينيين في رغبتهم في ربط مصالح قوية مع دول العلم علاقات مصالح بعيدة عن التوتر والنزاعات ، ولكن الامور سارت عكس ما تبتغيه وتخطط له سياسة الصين الخارجية فقد شهدت العلاقات الصينية مع الاتحاد الاوروبي توتر غير مسبوق نتيجة جائحة كورونا وبدلاً من الاحتفال بذكرى 45 عاماً من العلاقات المشتركة بين الجانبين، أظهرت أجواء القمة السنوية بين الاتحاد الأوروبي والصين في 22 يونيو/2020م خلافات عميقة تجاه مسال مهمة كقانون الأمن القومي المعلن حديثاً في هونغ كونغ والأمن السيبراني وحقوق الإنسان، وملفات أخرى عديدة لطالما شكلت مجال تباينٍ بين القوى الكبرى.

كذلك لم تحسم بشكل نهاي العديد من القضايا الاقتصادية التي جرى البحث فيها، إذ لم تستجب الصين لدعوة الاتحاد الأوروبي لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الاستثمار المشتركة التي تشتد الحاجة إليها، ومعالجة قضايا الدعم الحكومي والمشتريات.

واقتصرت على الموضوعات ذات الأهمية في قضايا مهمة مثل الحوكمة والمناخ وغيرها حيث صدر بيانين منفصلين ومختلفين في ونيو2020، إذ صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أن "العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والصين هي في الوقت نفسه واحدة من أكثر العلاقات أهمية من الناحية الاستراتيجية، وهي الأكثر تحدياً لدينا"، مضيفة أن العلاقة مع الصين "لم تكن سهلة".

إن معنى الموقف الذي أصدرته فون دير لاين يشي بوضوح بتمسّك بروكسل بالعلاقات مع الصين، وبمحاولة إدارتها لتلك العلاقات بعيداً من التوتر الأميركي تجاه بكين، كما يشير إلى إدراك المسؤولين الأوروبيين لأهمية الصين في النظام الاقتصادي الدولي اليوم من جهة، وضرورة التوصل إلى نهجٍ أوروبي موحد تجاهها من جهةٍ ثانية. كما يمتد هذا الإدراك الأوروبي إلى ضرورة أن تكون المقاربة الأوروبية لهذه المسألة غير تصادمية مع بكين، ومتفاهمة بالحد الأدنى مع الشريك الأطلسي الآخر، وهو الولايات المتحدة الأميركية. ومن الجانب الآخر، أصرّ الرئيس الصيني شي جين بينغ على أن بلاده "تريد السلام بدلاً من الهيمنة"، وأضاف: "بغض النظر عن كيفية تغير الوضع الدولي، ستأخذ الصين خيار التعددية، وتلتزم بمفهوم الحوكمة العالمية المتمثل بالتشاور المكثف والمشترك والمساهمة في كل ما يحقق المنافع المشتركة .

تكشف مثل هذه التعليقات أنَّ الأوروبيين يحاولون التوصّل إلى اتباع نهج مختلف تجاه الصين، يكون دفاعياً أكثر، لكن مع تجنب تحوله إلى حالة تصادمية. في الواقع، قد لا يكون لدى السياسيين الأوروبيين خيارات كثيرة بعد تفشي "كوفيد 19" في بلدانهم، إذ يسري اعتقاد بين الخبراء في القارة العجوز بأن الرأي العام الأوروبي ينظر إلى الحكومة الصينية باستمرار على أنَّها المسؤول الأكبر عن تفشي الوباء، ووفقاً لاستطلاع حديث نشره معهد دراسات السياسات الدولية، ومركزه إيطاليا، يرى 60% من الفرنسيين والبريطانيين و47% من الألمان أن الحكومة الصينية لها تأثير سلبي في العالم. وقد ساءت آراؤهم خلال جائحة كورونا.

وعلى عكس الأزمة المالية الكبرى التي ضربت العالم بين العامين 2008 و2010، والتي أدت إلى عمليات استحواذ متعددة من قبل الشركات الصينية المملوكة للدولة في جنوب أوروبا، يبدو أنَّ الأوروبيين هذه المرة لا يجتذبون الاستثمارات الصينية المحتملة، ولا يرغب المستثمرون الصينيون حالياً في الاستثمار، في حين تبلغ حصة الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من 3% في المتوسط في منطقة الاتحاد الأوروبي. في غضون ذلك، أدى الجدل حول مستوى المساعدة الطبية الصينية خلال ذروة الجائحة إلى المزيد من الارتباك والتراجع من جانب السياسيين الأوروبيين.

في مطلع العام الحالي، كان مسؤولو الاتحاد الأوروبي في بروكسل لا يزالون يأملون بأن تستضيف ألمانيا قمة 27+1 (تضمّ دول الاتحاد الأوروبي من جهة والصين من جهة ثانية) في لايبزيغ مع الرئيس الصيني شي جين بينغ. كان نهج أنجيلا ميركل يدور إلى حد كبير حول النقد الخفيف ومحاولات حفظ ماء الوجه تجاه القادة الصينيين، وكان لذلك علاقة كبيرة بالعلاقة التجارية المتوازنة إلى حد ما بين الجانبين. وفي نتيجة ذلك، ولسنوات عديدة مضت، كان الطلب على الآلات والمنتجات الصناعية الألمانية مرتفعاً في الصين السريعة النمو، ما أدى إلى زيادة ربح العديد من الشركات الصناعية الألمانية التي وجدت في السوق الصينية فضاء ملائماً للنمو وتطوير الأعمال.

واليوم، يتحدّث خبراء أوروبيون غير مؤيدين لنهج ميركل عن أن إحجامها عن استعداء بكين يهدد بتقويض جهود الاتحاد الأوروبي من أجل سياسة مشتركة تجاه الصين، وعرقلة الوصول إلى موقف تبحث فيه الدول الأعضاء في الاتحاد بشكل أساسي عن مصالحها الخاصة، وهم يتهمون المستشارة الألمانية بتفضيل نهجها الخاص على حساب جبهة أوروبية موحدة الموقف. في الوقت الحالي، تم تأجيل قمة لايبزيغ إلى أجل غير مسمى بسبب عدم إحراز تقدم مع الصين.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، بدا واضحاً أن الاتحاد الأوروبي شرع في نهج أكثر واقعية تجاه الصين. لقد دفع هذا النهج باتجاه تنسيق أفضل بشأن القضايا الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدات الدولة وانتقال وسائط التكنولوجيا.

ولم تكتف المفوضية الأوروبية بإنشاء آلية جديدة لاختبار مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، ليتم تشغيلها في تشرين الأول/أكتوبر الحالي، بل أصدرت أيضاً مبادئ توجيهية بشأن تقنية G5، ووثيقة جديدة حول الإعانات للدول الأجنبية. وإضافة إلى ذلك، أطلقت استراتيجية اتصال، على أمل تقديم بديل أوروبي لـ"مبادرة الحزام والطريق" الصينية.

لقد كان العام 2019 بمثابة نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والصين، مع نشر التوقعات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والصين في آذار/مارس الماضي، والتي وصفت الصين بأنها "منافسة منهجية" (أو نظامية).

انعقدت القمة الافتراضية بين شي جين بينغ وأورسولا فون دير لاين في النهاية، لكن الافتقار إلى التقدم خلق إحباطاً متزايداً بين القادة الأوروبيين، في أعقاب جهود دعائية كبيرة من بكين لتعزيز أجندتها، بما في ذلك كل ما يتعلق بتعاملها مع الجائحة واستجابتها لها، وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية ومواقع السفارات الصينية.

وقد أشار ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إلى ما يمكن وصفه بمعركة الروايات الصينية بشكلٍ مباشر في عدة مناسبات. وفي السياق نفسه، تم إنتاج تقرير عن المعلومات المضللة من قبل هيئة خدمة العمل الخارجي الأوروبية. وفي بيانها الأخير، ألمحت فون دير لاين أيضاً إلى مخاوف اللجنة المتزايدة بشأن "الهجمات الإلكترونية على أنظمة الحوسبة والمستشفيات".([54])

خامسًا: العلاقة بين الصين وروسيا الاتحادية

يعود تاريخ العلاقات الصينية الروسية للعام 1949 إبان الاتحاد السوفيتي، وذلك استنادًا لكون الشيوعية هي من تدير دفة الحكم في البلدين ولعل من الغريب ان هذا التقارب المبدئي هو من كان سبب خلاف وقطيعة بين الصين والاتحاد السوفيتي فقد شهدت هذه العلاقات توتر شديد واعتبار الحزب الشيوعي الصيني للحزب الشيوعي الروسي بخيانة المبدئ الماركسية[55] استمر هذا الشقاق طيلة سنوات الحرب الباردة حتى تفكك الاتحاد السوفيتي بعده شهدت انفراجة دشنها الرئيس الروسي بوريس يلتسين بزيارة للصين 1992م و جاءت القمّة التي عقدت في بكين في أبريل العام 1996 شهدت فيها العلاقات بين البلدين قوة وتعمق وارست هذه القمة تحالف استراتيجي بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي.([56])

وقد شهدت العلاقات الروسية خلال العقدين الماضيين تقدما ملحوظ تمثل في تناغم ملحوظ في مواقف البلدين ويمكن ان نوجز اهم المصالح التي دعمت تعمق هذه العلاقات في الآتي :

1- رغبة كلا البلدين في انهاء ما عرف بعصر احادي القطبية والذي سيطرت في الولايات المتحدة وخارجت روسية من الدول الفاعلة في النسق الدولي مع تصاعد قوة الصين من هنا فقد اعتبرت هذه العوامل من العوامل المهمة التي دفعت لتنسيق وصف بالاستراتيجي بين الصين وروسيا وانسجام في المواقف الخارجية لا سيما بصدد هذه المسألة.([57])

2- التعاون العسكري يعتبر من اهم دعائم العلاقات بين البلدين اذ تعتبر الصين من اكبر الدول المستوردة للعتاد العسكري الروسي إلى انتقال العديد من العلماء و التقنيين الروس في مجال تطوير الليزر و الرؤوس النووية، و الغوّاصات الحربية و أسلحة الفضاء.

3/ التنسيق الصيني الروسي بصدد المسائل المتعلقة بمشاكل تعانيها البلدين كمشاكل الاقليات والنفوذ في مناطق تعتبر وتشهد تنافس من قبل الدول الغربية على عقد تحالفات تضر بمصالح كلا من الصين وروسيا مما دفع قدما للتنسيق وتوثق العلاقات بينهما[58]

نتائج الدراسة :

من خلال ما تقدم وجدنا ان هناك مجموعتين من المحددات والعوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية للصين الأولى متغيرات داخلية تؤثر في إمكانيات وقدرات الدولة وصناعي القرارات السياسية فيها على التفاعل في المحيط الخارجي للدولة الصينة ، ويتوقف ذلك التأثير ليس فقط على متملكه الدولة من موارد طبيعية فحسب، بل يتعداه الامر الى قدرة صانع السياسة العامة على توظيف تلك الموارد في تحقيق اهداف الدولة الداخلية والخارجية وتطلعات دولته وشعبة ، ولعل من اهم تلك المتغيرات والعوامل كما اسلفنا هي العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية والعسكرية وما المجموعة الثانية المؤثرة في صنع السياسة العامة فهي عوامل خارجية دولية .

كما أنه وعلى ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات وأهداف السياسة الخارجية الصينية ، وحسب الدوائر الرسمية الصينية فتنعكس توجهات السياسة الخارجية الصينية من خلال جملة من المبادي وهى تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الامن والسلم الدوليين ن وخلق بيئة امنية امنه ، و تسعى لتطوير علاقتها مع كل الدول ،كما تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية ، ووضع نظام عالمي سيأسى واقتصادي جديد ،وتكريس العدلة الدولية ، حيث لا تذخر الصين جهًدا في الحفاظ على السلم العالمي ، وتسوية النزاعات الدولية .

إن المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تتصف بالشمولية ، وبوجبها لم تعد الخارجية السياسة محصلة تأثير محدد واحد وبضعة محددات ، وإنما هي نتائج لتفاعل العديد منها في وقت واحد.

تأثرت البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية وبنيية مؤسساتها السياسية على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينة ، ولعل ما يميز السياسة الخارجية الصينية هو الواقعية، وقد استطاع راسمي السياسة الخارجية الصينية في ظل علاقات إقليمية ودولية شائكة ومعقدة وفي ظل أيديولوجيا تتقاطع مع الدول الكبرى وحتى الدول الإقليمية فاستطاعوا أن يرسموا خط فاصل رفيع بين ثوابت السياسة الخارجية وربط علاقات طابعها اقتصادي، وهذا الأمر يحسب لصانعي وراسمي السياسة الخارجية وما أنتجوه من مرونة سياسية تتجنب الوقوع في فخ جمود وتطرف وتعصب لأيديولوجية صعبة المراس.

الهوامش والتعليقات:

[1] رعاش صورية،البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا دراسة حالة نيجيريا،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة زيان عاشور الجلفة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2018

[2] عاهد مسلم المشاقبة،صايل فلاح مقداد ،النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين انموذجا،1991-2016، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 45 العدد2 ،2018

[3] مها سليمان محمد شحادةنالسياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي /البعد الثقافي انموذجا(1991-2015) رسالة ماجسنير غير منشورة، جامعة الازهر غزة،كلية الاداب والعلوم الانسانية،قسم العلوم السياسية،2017

[4] –. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مقياس العلاقات الدولية ، 2017 ، 2018، ص 13

[5] –. مها سليمان محمد شحادة ، السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي "البعد الثقافي نموذجا"1991.2015، رسالة ماجستير جامعة الازهر غزة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2017، ص 44.

[6] –. د . عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ،،برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،الطبعة الأولى ،2017 ، ص 14

[7] –. على العطري ، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 2007,1993 ، رسالة ماجستير، غير منشوره ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خد ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،2009.2008ص18.17

رعاش صورية ، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا دراسة حالة "نيجيريا" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة زيان عاشور الجلفة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018.2017 ، ص 30,29

[9] على العطري ، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 2007.1993 مرجع سبق ذكرة ، ص 23

[10] د. عمار سرعان ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ،مرجع سبق ذكرة ، ص 16

[11] د . عمار شرعان ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، مرجع سبق ذكرة ص 2017، 2018

[12] خلا يلية سوميه ، دور العامل الثقافي في السياسة الخارجية الصينية ،2001، 2017، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017 ، 2018 ، ص 16 ،17

[13] . رعاش صورية ، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا دراسة حالة "نيجيريا " مرجع سبق ذكرة ، ص 43، 44

[14] خلايلية سوميه ، دور العامل الثقافي في السياسة الخارجية الصينية ، 2001، 2017، مرجع سبق ذكرة ، ص 27

[15] . على العطري ، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993، 2007، مرجع سبق ذكرة ، ص27

[16] . د. عماد منصور ن السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية "، مجله سياسات عربية ،العدد21، 2016،ص35

[17] . رعاش صورية ، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه أفريقيا دراسة "حالة نيجيريا "، مرجع سبق ذكرة ، ص 24

[18] على العطري ،أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ،2007,1993، مرجع سبق ذكره ، ص 28

[19] . د . إسماعيل صبي مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، الطبعة الأولى ،1991، ص 165

[20] . د. فاطمة الزهراء حشاني ، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ : معالم التحول وخلفياته، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، العدد 2 ،2020 ، ص778،777

[21] . على العطري ، أهمية الطاقة ودورها في توجه السياسة الخارجية الصينية 1993، 2007 ، مرجع سبق ذكرة ، ص 32

[22] . مها سليمان محمد شحادة ، السياسية الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي " البعد الثقافي نموذجا 2015,1991، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، غزه : جامعة الازهر ، 2017 ، ص 62

[23] . مايكل اس تشايس ، ارثر تشان ، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل ، مؤسسه rand للطبع والنشر ، 2016 ، ص 21

[24] . على العطري ، أهمية الطاقة ودورها في السياسة الخارجية الصينية 2007,1993 ،مرجع سبق ذكرة ، ص 35

[25] . الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تحليل السياسة الخارجية الصينية ، 2019،ص 5

[26] . د. عمار شرعان ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، مرجع سبق ذكرة ، ص 16

[27] . خلا يلية سوميه ، دور العامل الثقافي في السياسة الخارجية الصينية ، 2017,2001 ، مرجع سبق ذكرة ، ص 58

[28] . د. محمد خنوش ، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي ، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر العدد10 ،2016، ص 199

[29] .مها سليمان محمد شحادة ، السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي " البعد الثقافي نموذجا 2015,1991 ص68

[30] . خلالية سو دور العامل الثقافي في السياسة الخارجية الصينية ، 2017,2001، مرجع سبق ذكرة ، ص 63

[31] .د. عمار شرعان ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، مرجع سبق كرة ، ص 24

[32] .الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تحليل السياسة الخارجية 2019 ، ص 10

[33] . د. عمار شرعان ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، مرجع سبق كرة ، ص 24

[34] .مها سليمان محمد شحادة ، السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي " البعد الثقاف نموذجا 2015,1991 ، ص 40

[35] احمد عبد الامير الانباري،مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي،مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية،المجلد العاشر ،العدد الاول 2020 ص 438

[36] الدكتور محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين،دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الاول ،2002 ،ص 648

[37] د مصطفى علوي ، السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي،مجلة اسياسة الدولية، العدد52 يوليو 2003 ،66

[38] مظاهر العلاقات الروسية – الصينية: السياسية، العسكرية، الأمنية والثقافية،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية شبكة المعلومات الدولية، https://www.politics-dz.com/ ، يوم 20021/12/3

39 موقع ويكيبيديا شبكة المعلومات الدولية ،https://www.facebook.com/ /2021/12/3،

40 د محمد خنوش،الفواعل المؤثرة في النظام الدولي،مجلة المفكر، العدد العاشر،الموقع الالكتروني ،https://l.facebook.com/ _ يوم الاربعاء2021/5/19

[41] أ.د. محمد صالح ربيع ا.م مهيمن عبدالحليم طه ، الفوى الدولية والاقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية (رؤية جيوبوليتيكية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 59 ، ص 8-9

[42] بلال ياسين محمد الكساسبة،العلاقات الصينية اليابانية،منذ تطبيع العلاقات (1972-2010)،رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،كلية العلوم السياسية،الاردن،2012،ص35-37

[43] العلاقات الصينية الهندية،موقع ويكيبيديا،https://ar.wikipedia.org/wiki، الجمعة 2021/01/15

[44] د .امتياز أحمدالمدير التنفيذي للمركز الإقليمي للدراسات سريلانكا ،)RCSS(الاستراتيجية، أنماط توظيف العداء للصين في دول جنوب آسيامجلة اتجاهات الاحداث ،مارس ابريل 2017 ، العدد 20، ص 79-81

[45] خلفيات العلاقات الصينية الباكستانية،مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية ،شبكة المعلومات الدولية kWWW.CSRKABUL.COM، 2021/01/17،

[46] د باهر مروان، العلاقات الصينية الباكستانية ،شبكة المعلومات الدولية،موقع اكاديمي،https://www.academia.edu/،2021/1/17

[47] سيف الدين ربايعية ،الادارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 8 مايو 1945 قالمة،2019،ص 60-61

[48] سيف الدين ربايعية ،الادارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية،رسالة ماجستير ،نفس المرجع السابق،ص 63

[49] نفس المرجع السابق ص 73

[50] نفس المرجع السايق كمن 76-83

[51] محددات العلاقات الامريكية الصينية،مركز حرمون للدراسات الاستراتيجية،وحدت دراسة السياسات،تحليل سياسي، 2019/2/4،ص2

[52] نفس المرجع السابق ص4-5

[53] تاريخ اعلاقات الاوربية الصيتية،موقع ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org/،يوم الخميس،2021/2/4م

[54] نور الدين اسكندر، المقاربة الاوربية لصود الضين، الميادين نت، https://m.almayadeen.net/butterfly- ،2020/2/4م

[55] الانشقاق الصيني السوفيتي ، موقع المعرفة /2021/3/7، https://www.marefa.org/

56 موقع الجيش اللبناني 2021/3/7، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/

[57] محددات العلاقات الروسية الصينية وتجلياتها في الشرق الاوسط،مركز حرمون للدراسات المعاصر، سبكة المعلومات الدولية https://www.harmoon.org/،2021/3/7

[58] الانشقاق الصيني السوفيتي ، موقع المعرفة /2021/3/7،مرجع سبق ذكره